المجالي حمل رسالة ملكية للرئيس بشار الأسد

الأردن: إسترخاء عام بعد قرار القضاء العسكري منع محاكمة أبو عودة وتكتيم على ترشيحات التعديل الوزاري وإنفراج متوقع في العلاقات مع سورية

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام بدارين:

حسم القضاء العسكري الأردني امس الاحد الجدل حول قضية المستشار الملكي الأسبق عدنان ابو عودة بأن قرر منع محاكمة الأخير بعد شكوى تقدم بها أحد الموظفين ضده بتهمة إثارة النعرات وإطالة اللسان.

وقرر الإدعاء العام في المحكمة أمس منع محاكمة أبو عودة ووقف التحقيق القضائي في مجريات المسألة مما يعني عدم توفر الأسس القانونية لبناء قضية ضد ابو عودة الذي يعتبر من أبرز المسؤولين السياسيين منذ عدة عقود في الأردن.

وينهي هذا القرار عاصفة الجدل التي اثارتها تصريحات لأبو عودة في قناة «الجزيرة» بعنوان الوحدة الوطنية والحقوق السياسية للأردنيين من أصل فلسطيني حيث إعتبر ان هذه الحقوق منقوصة وتحدث عن سياسات إقصاء تمارس في الأردن ضد الأردنيين من أصل فلسطيني.

وتفاعلت هذه القضية على نطاق واسع مؤخرا بعدما قام إسلامي مستقل يعمل مفتيا لمدينة جرش جنوبي البلاد برفع دعوى قضائية ضد أبو عودة واستمع الإدعاء في المحكمة العسكرية لإفادة ابو عودة صباح الخميس وقرر الأحد منع المحاكمة في قرار لافت ينهي حالة الجدل والتنابز ويؤجل النقاش في قضايا مثيرة للإنقسام.

وكانت اول إشارة قد صدرت بعدم جدية السلطات في محاكمة ابو عودة هي الإمتناع عن توقيفه على ذمة القضية الخميس وتمكينه من السفر لخارج البلاد مساء السبت حيث سافر إلى بلجيكا للمشاركة في مؤتمر دولي وسيعود للقاهرة لاحقا للمشاركة في نشاط آخر.

وقبيل سفره جدد ابو عودة ثقته بعدم وجود اساس منطقي للدعوى المقامة ضده وإمتدح مهنية التعاطي مع القضية من قبل محكمة امن الدولة، ويحتوي إيقاف محاكمة ابو عودة على تنشيط للحوار الداخلي العقلاني والإبتعاد عن الإثارة والإتهام حيث نشرت في عمان عشرات المقالات التي تهاجم ابو عودة او تنتقده او تدافع عنه.

ونتج عن قرار المحكمة حالة إسترخاء على المستوى الإعلامي والسياسي والداخلي حيث خرجت الكثير من الآراء التي عبرت عن قلقها جراء النقاش في ملفات داخلية لا تحظى بالإجماع في توقيت حساس كالمرحلة الحالية.

وفي سياق آخر تماما فرض رئيس الوزراء معروف البخيت تعتيما مشددا على الأنباء المتعلقة بالتعديل الوزاري الذي يجري ترتيبه على حكومته ولم يرشح بعد من داخل الوسط الوزاري اي معلومات لها علاقة بطبيعة التعديل الوزاري المرتقب او هوية الداخلين الجدد للوزارة.

ويقول المراقبون ان تعديل وزارة البخيت سينطوي على دلالات سياسية ويتوقع ان يشمل ما بين سبع وتسع حقائب وزارية كما ستجري تغييرات بين الوزراء وفصل بعض الحقائب عن الأخرى مع ان بعض الأوساط تتحدث عن إحتمال عودة وزارة الإعلام التي سيبق ان الغيت.

ويفترض ان ينجز التعديل قبل الثامن عشر من الشهر الجاري مع بداية الدورة العادية المقبلة للبرلمان حتى تدخل الحكومة المعدلة ببرنامج وزاري أمام سلطة البرلمان فيما إنتهت مع إعلان موافقة الملك على التعديل الوزاري تكهنات التغيير الوزاري.

وعلى صعيد الأسماء والترشيحات يترقب كثير من المستوزرين إتصالات هاتفيه يمكن ان تنتهي بتعيينهم وزراء في التعديل، فيما بدأ البعض الاخر يستعدون للرحيل من مواقعهم.

ولا زال الغموض يكتنف مصير وزارة الخارجية حيث يرغب الرئيس البخيت بتجنب المجازفات وبقاء الوزير عبد الإله الخطيب في موقعه علمان بأن الأخير قدم إستقالته مرتين على الأقل منذ بداية الصيف الماضي.

ولم يتضح بعد ايضا مصير وزير الداخلية عيد الفايز حيث تجمع الترشيحات على إتصالات خاصة قبل التعديل بين البخيت وسمير الحباشنة المرشح لتولي موقع وزاري بالتعديل ويعتقد على نطاق واسع ان وزير الصحة سعيد دروزة غير راغب في البقاء في موقعه وكذلك وزير التجارة شريف الزعبي كما يعتقد ان الرئيس لا يرغب بإستمرار وزير الأوقاف عبد الفتاح صلاح ولا وزير البلديات نادر الظهيرات ولا وزير الإتصالات عمر الكردي.

ويبدو ان نقاشات التعديل تحاول ايضا تحديد مستقبل الرجل الثاني في الحكومة نائب الرئيس ووزير المالية زياد فريز الذي يقود الفريق الإقتصادي للحكومة.

عدنان ابو عودة

بشار الاسد

عبد الهادي المجالي

وواصل الملك عبدالله الثاني حواراته ولقاءاته السياسية الموسعة التي تتشاور بالقضايا الوطنية والإقليمية الملحة حيث إلتقى الملك نخبة واسعة من النواب والسياسيين بمنزل عبد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب وهو لقاء أعقبته رسالة رسمية من الملك عبدالله إلى الرئيس السوري بشار الأسد حملها المجالي الى دمشق مساء السبت وحطيت بتغطية صحافية واسعة في عمان.

وأمس إعتبرت الرسالة الملكية للرئيس السوري أبرز الأحداث محليا ووطنيا فهي الأولى من نوعها في ظل البرود الذي يسيطر على العلاقات بين البلدين منذ الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان ومنذ الإنسحاب السوري عسكريا من لبنان.

وقالت مصادر سياسية خاصة لـ «القدس العربي» بأن رسالة ملك الأردن لبشار الأسد تستهدف ترطيب الأجواء مسبقا على امل اللقاء في وقت لاحق بين الزعيمين كما تهدف الى تحريك الجمود الحاصل بين البلدين بعد عدة أزمات إعلامية ووزارية.

وكان رئيس وزراء الأردن معروف البخيت قد إتهم سورية بإغتصاب حق بلاده من المياه في إشارة عكست عدم وجود تنسيق او تواصل بين البلدين منذ عدة أشهر لكن الرسالة التي نقلها المجالي يفترض ان تلطف الأجواء مرحليا على امل التواصل لاحقا، خصوصا وان الأخبار الرسمية التي غطت إستقبال الأسد للمجالي في دمشق عكست روحا إيجابية مختلفة هذه المرة بين البلدين على الصعيد الإعلامي على الأقل.

رئيس اللجنة التنفيذية لمجابهة التطبيع في الأردن يطالب الحكومات العربية مراجعة موقفها من الحصار على الشعب الفلسطيني

عمان ـ «القدس العربي»:

اعرب رئيس اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع في الأردن الشيخ حمزة منصور عن اسفه لعدم مراجعة الحكومات العربية لموقفها من الحصار على الشعب الفلسطيني، مطالبا اياها باعادة النظر من موقفها من العدو.

وقال في كلمة له في افتتاح المؤتمر الثالث لحماية الوطن ومجابهة التطبيع «مما يؤسف له ان الحكومة في بلدنا ومثيلات لها في الوطن العربي لم تحملها رؤية دماء الاشقاء التي تسفك صباح مساء والتدمير الشامل للبنى التحتية وسرقة الارض وتدنيس المقدسات، على اعادة النظر في موقفها من العدو».

وتابع «بل هي ماضية في سياسة تعزيز العلاقات مع العدو، وممارسة الضغوط على كل معترض على هذه السياسة والتي تصادم مبادىء الامة ومصالحها وتتناقض مع دساتيرها التي اقسمت على حمايتها».

اوضح ان اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع «معنية بحماية الوطن على المستويين القطري والقومي، فاي جزء من الوطن العربي، وطننا، وطن الاباء والاجداد نفتديه بالمهج والارواح، ولا تنازل عن ذرة من ترابه، ومجابهة التطبيع لا تنحصر نتائج عملها بفلسطين المحتلة، بل هي درع واق للوطن العربي بمجموعه، فالوطن العربي ليس خارج دائرة الاستهداف الصهيوني، فالمشروع الصهيوني مشروع توسعي يستند الى اوهام تلمودية، ولا تشكل فلسطين له سوى نقطة الارتكاز التي ينطلق منها لتحقيق حلمه التوسعي من النيل الى الفرات»، مشيرا الى الاحتلال الامريكي للعراق بالوكالة عن الكيان الصهيوني ،والعدوان على لبنان، والتهديد الدائم لسورية، وتسلل الصهاينة الى كردستان العراق، والحملة الشرسة على البرنامج النووي الايراني، كشواهد على النوايا التوسعية لهذا الكيان.

وعبر منصور عن حبوره للموقف الشعبي من التطبيع مع العدو الصهيوني والذي قال انه «يعبر عن صدق انتماء الشعوب لاوطانها»، مشيرا الى ان التطبيع «محدود جدا ويكاد ينحصر في التطبيع الرسمي وحفنة من اصحاب المصالح الصغيرة الذين أعمتهم شهوة الربح عن الحقائق فارتضوا التعامل مع العدو طمعا في القليل مما في يده»، مشددا على ان الكيان الصهيوني «كيان عدواني لا سبيل للتصالح معه او القبول بوجوده».

ولفت منصور الى انجازات المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية والتي قال انها «تثبت ان اللغة الوحيدة التي يفهمها هذا العدو هي لغة القوة».

وناقش حضور المؤتمر الذي عقد في مقر فرع الحزب في اللواء التقريرين السياسي والاداري للجنة مجابهة التطبيع في اللواء واقراهما بعد ابداء الملاحظات عليهما.

وحضر المؤتمر امين عام الحزب زكي بني ارشيد الناطق الرسمي باسم احزاب المعارضة الوطنية، كما حضره رئيس واعضاء اللجنة في محافظة الزرقاء وجمع كبير من ممثلي الاحزاب والنقابات المهنية، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

ويفترض ان يتم انتخاب الهيئة الادارية الجديدة لمجابهة التطبيع في اللواء وممثلي اللواء في المؤتمر.

استمرار التضارب في الروايات حول صحة وقوع الاعتداءات الجنسية على البنات وسط القاهرة في عيد الفطر .. وعلاء الأسواني يعتبرها مقدمة انهيار نظام مبارك

هجمات جديدة ضد جمال مبارك .. واتهام وزير العدل بإهانة القضاة وتحذير من صدور أحكام قضائية بحبس الوزير .. وصراع على انتخابات النقابات العمالية

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن بدء زيارة الرئيس مبارك للصين، ومحادثاته هناك، والقمة الأفريقية الصينية، واستمرار إسرائيل في ارتكاب المذابح ضد أشقائنا الفلسطينيين واصدار محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حكما بضرورة إشراف القضاء على الانتخابات العمالية، وحكم من المحكمة الدستورية، العليا يؤكد عدم أحقية القضاء في الإشراف عليها، وإحالة ضابط بالمباحث للتحقيق لتعمده طمس أرقام سيارته ومحادثات بين مصر وليبيا لتحقيق التعاون بينهما في مجال البترول وتوقع الحكم على الرئيس العراقي السابق صدام حسين وافتتاح وزير الإسكان مشروع الاسكان بمحافظة المنوفية ببناء 384 وحدة سكنية في اطار تنفيذ برنامج الرئيس مبارك الانتخابي وبدء الدورة البرلمانية الجديدة، يوم الأربعاء القادم وتعليمات محافظ القاهرة بتطوير ميداني الظاهر بيبرس والسكاكيني واعلان وزير الصحة بدء بيع دواء الانترفيرون للكبد بمبلغ 483 جنيها بدلا من 1300 جنيه ابتداء من الشهر القادم وفق ضوابط صارمة من مركز الكبد بمستشفى قصر العيني وإعلان شركات المياه انها سددت مديوناتها لوزارة الكهرباء، وإلى شيء مما لدينا اليوم:

الإخوان المسلمون

ونبدأ بالإخوان المسلمين والانتخابات العمالية التي ستبدأ يوم الأربعاء القادم في جولتها الأولى في أحدى عشرة نقابة، وبدأت الشكاوى من فترة بأن الإخوان يحشدون قواهم للسيطرة عليها في صراع مع مرشحي الحكومة والناصريين والشيوعيين، ووضع وزارة القوى العاملة عددا من العراقيل أمام مرشحي الإخوان، وقد نشرت مجلة «المصور» تحقيقا لزميلنا وصديقنا ونائب رئيس تحريرها حمدي رزق جاء فيه:

«اللافت في مجمل الترشيحات والصخب الذي صادف ترشيحات عمال جماعة الإخوان والأرقام المبالغ فيها التي حددها مسؤول ملف العمال صابر أبو الفتوح بنحو خمسة آلاف مرشح بينهم 8 سيدات دون حساب المرشحين الاحتياطيين المجهولين غير المعروفين «السريين» رغم أن تقارير اتحاد العمال تشير إلى أن الإخوان اعتزموا فقط ترشيح نحو 750 مرشحا ترشح منهم رقم يقترب من 300 وتقديرات فرص عناصرهم في الفوز لا تزيد على 200 مرشح من بين 25 ألف فائز في الجولتين الأولى والثانية، وهو رقم يصل إلى نسبة 2 % وهو ضعف الرقم الحالي لتواجد الإخوان في النقابات العمالية «90 عضوا بنسبة 1 %» والبون الشاسع بين الأرقام الإخوانية وأرقام الاتحاد وراءها كما تقول وزيرة القوى العاملة صخب إعلامي ليس أكثر. ورغم اتجاه مرشحي جماعة الإخوان إلى التمسك بشعار «الإسلام هو الحل» إلا أن قرارات ملزمة من اتحاد العمال المشرف على إدارة الانتخابات منعت ظهور الشعار في العنابر ضمن حملة لإزالة الشعارات السياسية والدينية من الانتخابات وينظر القضاء الإداري المستعجل دعوى إخوانية ضد قرار الحظر وتعتمد الجماعة على حكم قضائي سابق في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة رفعت بمقتضاه الشعار وباختفاء الشعار الأثير للجماعة عادت الشعارات العمالية والخدمية تسود المواقع العمالية.

يحشد الإخوان كل قواهم في الجولة الأولى التي تعتبر يوم الإخوان في انتخابات العمال وتتعلق بها كل آمالهم، ففي تلك الجولة يتواجد الإخوان بكثافة في نقابات البترول «شركات العامرية» وإسكندرية للبترول والبتروكيماويات تحديدا «سماد طلخا» والهندسية «الحديد والصلب» وتؤكد تقارير المتابعة الى إمكانية حدوث مفاجآت إخوانية من قبيل الفوز ببعض المقاعد في سماد وكهرباء طلخا حيث رشح الإخوان نحو سبعين مرشحا بينما تتضاءل قدرات الإخوان في حسم بعض المقاعد في الحديد والصلب بعد الانسحابات الإخوانية الكثيفة فمن بين نحو مائة مرشح تبقى ثلاثة مرشحين ما لبث أن انسحبوا».

أما زميلنا والمحلل السياسي الكبير سلامة أحمد سلامة فقد انتقد العراقيل التي تضعها الحكومة ضد الإخوان والمعارضين في هذه الانتخابات بقوله يوم الخميس في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ من قريب ـ

«ووضعت العراقيل الإدارية بهدف استبعاد العناصر المعارضة أو غير المنتمية للحزب الحاكم، وقد يقال إن الانتخابات العمالية ليست انتخابات برلمانية وإنها تجرى ـ كما قالت وزيرة القوى العاملة داخل الأسرة الواحدة ومن ثم فلا حاجة لمراقبتها من خارجها وهو منطق أمومي أو أبوي لا تخفى فيه الرغبة في السيطرة ولا حاجة إلى القول إن الهدف من هذه الاجراءات التي تسيء إلى الممارسة الديمقراطية هو إبعاد العناصر الإخوانية من خوض انتخابات مجلس الشعب وقد ينجح النظام في إقصاء العناصر الإخوانية هذه المرة مزودا بتصعيد حملات الاعتقالات والسجن ضد أعداد كبيرة منهم بحجة الانتماء الى جماعة محظورة ولكنه أسلوب يتسم بقصر النظر والغباء السياسي ولن يحول على المدى الطويل في أي انتخابات أخرى دون الانتشار النوعي والسياسي لهذه العناصر فهي قضية سياسية لابد أن تعالج بأساليب سياسية، وإلا فمتى نشهد انتخابات نزيهة؟

في هذه الأجواء وبعد أن أعطى الرئيس مبارك موافقته علي تعديل المادة 76 فهل تشهد مصر ربيعا للديمقراطية؟».

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين، والتي تكشف عن أوضاع صحف ومؤسسات صحافية وما يدور، بادئين بزميلنا إبراهيم منصور عضو مجلس نقابة الصحافيين ومدير تحرير «الدستور» الذي قال:

«فوجىء الرأي العام الصحافي بقيام الدكتور يوسف بطرس غالي من خلال مصلحة الضرائب التابعة له بالحجز على «صوت الأمة» بحجة التهرب الضريبي وهو أمر غريب حيث سبق رفض الحجز قضائيا أمام دائرتين مختلفتين، لكن الدكتور يوسف بطرس غالي ومن عينوه في موقعه مصرون على الحجز على «صوت الأمة» وذلك لتهديد نموذج مختلف من الصحافة الخاصة التي تعمل من أجل القراء والوطن وكشف الفساد وفضح الاستبداد ـ كنوع من الابتزاز لثنيها عن طريقها الصحافي الذي أصبح شوكة تقلق النظام وحكومته، الغريب أن يوسف بطرس غالي جاء إلى وزارة المالية بمشروع الضرائب الجديد الذي صرف ملايين الجنيهات عليه كإعلانات ويدعو إلى الثقة في الضرائب وتقديراتها، وانشرح صدره باختياره وزير المالية الأول في العالم «إزاي» رغم لآن ما يتردد عنه في أروقة الخارجية المصرية من أنه ومنذ أن كان وزيرا للاقتصاد كان يتصرف في المفاوضات الدولية وكأنه لا يمثل مصر، واسألوا الخارجية، لكن ما فعله رجال بطرس غالي في الضرائب فضيحة بكل المقاييس تضحك عليها الأمم، فقد جاءت تقديراتهم أن «صوت الأمة» توزع عليها الأمم، فقد جاءت تقديراتهم أن «صوت الأمة» توزع 30 مليون نسخة أسبوعيا، وهو رقم غريب لا أعرف كيف حصل عليه؟! وهو دليل جديد على حالة «التفكك» بين المؤسسات الحكومية الذي يعد والي نجما فيها! فإذا كان اتهام الدكتور غالي لـ«صوت الأمة» بالتهرب من الضرائب فهذه قضية سهلة وسبق لدوائر قضائية أن رفضت الحجز على «صوت الأمة» لذلك يعني من الآخر أن إدارة «صوت الأمة» جاهزة بالأوراق والمستندات لفضح «ضرائب غالي» ومن ورطوه في هذه القضية، لكن المهم هنا ما رأي الدكتور غالي فيمن «خان الأمانة» أساسا ولم تلاحقه الضرائب قضائيا؟! وابحثوا عن رجال أعمال في لجنة السياسات، بل ومؤسسات صحافية حكومية..». ومن مشكلة «صوت الأمة» وهي صحيفة خاصة إلى مشاكل في مؤسسة حكومية، هي دار التحرير، التي تصدر «الجمهورية» و«المساء» و«عقيدتي» ومجلة «حريتي» و«الايجيبشيان غازيت» ـ يومية بالانكليزية ـ و«البروغريه» ـ يومية بالفرنسية ـ ومطبوعات أخرى، وقد حكاها لنا زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» يوم الخميس بقوله:

«يختال بعض الصحافيين غرورا ويتيه بخيلاء منقطع النظير لأنهم يجلبون إعلانات للمؤسسات التي يعملون بها، ورغم أن القانون يحظر هذا والحقيقة أن هؤلاء الزملاء يؤدون خدمة جليلة لصحفهم خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية السيئة وتدني سوق الاعلان وظهور العديد من الصحف مؤخرا بالاضافة الى تفضيل بعض المعلنين التركيز على التليفزيون ومع ذلك لا ينكر أحد أن وجود الزملاء «الإعلانيين» مهم في الصحافة بل إنهم في أحيان كثيرة يساعدون مؤسساتهم على أن تنهض من أزمة اقتصادية ما أو يتصدون لحل المشكلات مع بنوك أو خلافه!

لكن للأسف تحول بعض الزملاء ممن يجلبون الإعلانات لصحفهم إلى مراكز قوى داخل الصحف، تجد الزميل يحضر إلى الديسك المركزي بأية صحيفة ويطلب أن يقترن الخبر الذي أحضره بصورة المصدر أو «المعلن» وبعضهم يطلب أن يحتل مكانا بارزا في الصفحة الأولى بالرغم من أن الخبر الذي يقدمه لا يستحق ذلك! البعض يتمادى ويقول لنا «أنا أدفع لكم مرتباتكم»، ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة أصبح الكثير من الصحافيين يحرصون على الإعلان أكثر من حرصهم على الخبر! وبالتالي تحولوا إلى موظفين في الوزارات التي يغطون نشاطها أو الهيئات التي يتولون جلب أخبارها!

زميل آخر يشترط أن يحصل على عمولة 20 % قبل أن يجلب الإعلانات رغم أنه لا يجتهد في أن يرفع أسعارها بل يقبل بأي سعر يعرضه عليه المعلن، زملاء آخرون في بعض المؤسسات يصرون أن يحضروا قيمة الإعلانات «نقدا» وإذا سألتهم لماذا لا تحضرون شيكات أو تكتفون بأمر النشر وتقوم مؤسساتكم بتحصيل المبلغ يقولون لك انهم يوفرون الجهد والوقت ويسعون الى توفير «سيولة» للمؤسسة. والحقيقة غير ذلك تماما فالزملاء بالمؤسسات الأخرى الذين يحضرون الإعلانات «كاش» يساومون مع الجهات المعلنة المختلفة على مبالغ معينة بينما هم في الحقيقة اتفقوا على مبالغ «أعلى» والمعنى واضح ومفهوم!

إنني أعاني الأمرين من اختلاط الإعلان بالتحرير وفي الوقت ذاته أشفق كثيرا على أحوال زملائي المادية لذلك فإن الحل الوحيد في نظري أن تبادر الدولة باعتماد لائحة أجور مجزية للصحافيين تعينهم على الحياة الكريمة ومن تسول له نفسه بعد ذلك أمرا فينبغي التصدي لمخالفته وشطبه من سجلات النقابة أو تحويله إلى موظف إداري تكون مهمته الأساسية زيادة موارد المؤسسات الصحافية والصحف الخاصة».

أما رئيس مجلس إدارة المؤسسة زميلنا وصديقنا النائب محمد أبو الحديد فإنه في نفس عدد «الجمهورية» أشار إلى مشكلة أخرى وكيف حلها، قال:

ـ «أكثر الملفات التي تؤرقني في دار التحرير على مدى الـ15 شهرا الماضية ملف أبناء العاملين.

عشرات العاملين من زملائنا تخرج أبناؤهم وبناتهم في الجامعة في مختلف التخصصات ولا يجدون عملا، ومعظم هؤلاء العاملين ممن أمضوا أكثر من ثلاثين عاما في خدمة المؤسسة ولديهم «عشم» كبير في أن توفر المؤسسة لأبنائهم فرصة عمل بها تقديرا لخدمتهم فيها، ووجدت نفسي من أول لحظة محاصرا بين أمرين لا فكاك منهما: فكر اقتصادي جئت لأدير به المؤسسة يتطلب زيادة في الموارد وترشيدا في الانفاق وإعادة هيكلة للعمالة، وضعف إنساني أشعر به تجاه زملائي العاملين وأبنائهم في وقت تعصف البطالة بالجميع، وهداني الله إلى حل.

قلت: كل من بلغ الثامنة والخمسين أو اقترب منها من العاملين، سوف أعين له ابنه أو ابنته فورا إذا تقاعد هو وطلب الخروج على المعاش، وحسبها الكثيرون ووجدوا أنها صفقة غير خاسرة بالنسبة لهم، أن يضحوا بسنتين في الخدمة مقابل أن يضمنوا تشغيل أبنائهم ووضعهم علي طريق المستقبل، فتقاعدهم لن يوقف مسيرة حياتهم، بينما تشغيل أبنائهم هو حياة جديدة لهم.

وتقدم الكثيرون بطلبات التقاعد وتم تعيين أبنائهم في نفس اليوم الذي حددوه لتقاعدهم، وكانت صفقة رابحة للمؤسسة.

ـ خفضنا الأعباء المالية عن المؤسسة بمقدار الفارق بين مرتب أب في نهاية خدمته ومرتب ابن شاب في بداية تعيينه والأول كان في معظم الحالات عشرة أمثال الثاني.

ـ جددنا شباب وحيوية العمالة في المؤسسة وهو عنصر هام للعمل والانتاج حتى ولو لم نخفض حجم العمالة.

ـ فتحنا بيوتا جديدة ووضعنا شبابا على طريق المستقبل الواعد، وساعدنا الدولة في امتصاص جزء من البطالة.

× أعطينا ثقة لكل من أفنى عمره في خدمة المؤسسة ولكل من يمضي على نفس طريقه أن المؤسسة وفية لهم مقدرة لجهدهم محتضنة لأبنائهم من بعدهم.

× إنها أيضا خطوة على طريق طويل نمضيه معا متكاتفين بكل الحب والإخلاص لأنفسنا ولمهنتنا».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الذي تعرض لهجوم عنيف في «الأهالي» بسبب السياسات الصحية التي تريد أمانة السياسات التي يرأسها تطبيقها وتتضمن التخلص من هيئة التأمين الصحي كما جاء في تحقيق زميلنا عبدالمنعم عبيد:

«شهد وزير الصحة من أول يوم مأساة سعاد نصر «حياة أسوأ من الموت جراء إهمال في القطاع الخاص».

ـ ولا يخفى ذلك على فرسان لجنة الصحة بأمانة السياسات وأقرانهم من أعضاء غرفة مقدمي الخدمات الصحي باتحاد الصناعات المستعدين بعد هجرهم للجامعات لبناء «البزنس الصحي العقاري» بالمليارات.

ـ فهل هذا هو الوقت المناسب وهل هذه هي طريقة الالتفاف الطويل المراوغ لطرح مشروع قانون للتأمين الصحي يستند إلى تحويل الهيئة العريقة الى صندوق لتوظيف الأموال بحجة المنافسة وجودة الخدمات ونزع ملكية الشعب في مؤسساته التأمينية لإخفائها في الجب العميق شركة قابضة أشارت بها على الحكومة شركات السمسرة الأجنبية «ماكنزي» وغيرها من الشركات المشبوهة».

ـ ولمصلحة من يعرض الحزب الوطني مؤسسات الأمة ـ بمئات المليارات ـ لتصبح فريسة لمصالح القطاع الخاص يؤجرها أو يشتريها بأبخس الأثمان؟

ـ ولماذا لم يذيعوا على الناس تساؤلات لا تنتهي في خطاب أمين السياسات أمام اتحاد الصناعات توضح غياب أي تصور عن طبيعة البرنامج الخفي للتأمين الصحي التجاري المقترح وحزمة الخدمات التي يقدمها وطريقة إدارته والشركات الوسيطة التي ستديره ووجود أي اتفاق سعري أو تقدير للتكلفة أو ضمان الجودة؟

ـ أوقفوا من فضلكم تقديم قانون مشبوه فاقد للدستورية حول التأمين الصحي قبل كشف أوراقكم ونصائح الشركات الدولية المشبوهة التي تنصحكم». وهذا اتهام واضح لجمال مبارك بإنه وراء هذه السياسة، كما تعرض جمال في «الدستور» من زميلنا هشام عبية إلى هجوم آخر أشد عنفا جاء فيه:

«خلال فترة الشرعية الثورية التزم الثوار بتغيير النظام الملكي على الأقل فيما يتعلق بموضوع توريث السلطة فلم يفكر عبدالناصر مجرد تفكير في تهيئة المناخ لابنه خالد ليتولى بعده، ولم نسمع أن الرئيس السادات حاول وضع ابنه في منبر «الوسط» تمهيدا لمنحه السلطة بعد عمر طويل ولكن يبدو أن السنوات الطويلة بعيدا عن النظام الملكي قد أثارت الحنين لدى «البعض» في إعادتها مرة أخرى تحت مظلة «الجمهورية»» وهذه المرة يقدم الرئيس «المنتخب» وسط منافسين ابنه للعمل العام تمهيدا للتصعيد إلى أعلى مع اتخاذ جميع الاحتياطيات لرسم شكل يبدو «ديمقراطيا» أو «شعبيا» في اختيار الوريث وهذا هو الاختلاف الوحيد بين النظام الملكي الرسمي والنظام الملكي الذي يرتدي رداء «الفكر الجديد».

وإذا كنت ممن دعت عليهم أمهاتهم وشاهدت التغطية المكثفة التي قامت بها قناة النيل للأخبار للحفل الذي أقيم مؤخرا على شرف توزيع جمال مبارك للشقق على بعض «الأهالي» في العجوزة ثم سمعت بأذنيك ما قاله وزير الإسكان «أحمد المغربي» بأنه «تلقى الأمر» أي والله، الأمر «نطقها هكذا من جمعية المستقبل ـ اللي هي المفترض جمعية أهلية مش فرع لرئاسة «الجمهورية» ـ من أجل بناء مساكن جديدة للمواطنين» لحق على الفأر الذي يلعب في عبك أن يتحرك في كل مكان في جسدك ولأصبح منطقيا جدا أن تتجمع علامات الاستفهام والتعجب لتشكل السؤال المهم «هل عادت مصر إلى الملكية من جديد؟ وهل يمارس جمال مبارك دور ولي العهد الذي ينتظر إما رحيل والده أو تنحيه ليقفز على الحكم؟ وهي الأسئلة التي يتبعها تصور منطقي رغم ما فيه من خيال» إذا كنا بالفعل نعيش في عصر الملكية ـ كما هو واضح من تصرفات الرئيس مبارك وولده جمال وحاشية كل منهما على حدة ـ أليس الأولى بالحكم إذن هو الملك أحمد فؤاد الثاني آخر ملوك مصر والذي لم يهنأ بعرشها سوى لعشرة أشهر فقط؟! أو ابنه الوريث الملكي الشرعي محمد علي الذي ولد في عام 1979 على أرض مصر؟!».

«سؤال تردد في بريدي: مجرد ما جمال مبارك تحدث عن المشروع النووي انبرى كل من هب ودب يتحدث ويكتب عن المشروع النووي، كانوا فين؟».

معركة القضاة

ويبدو أن معركة القضاة بدأت تندلع من جديد، ولكن ضد وزير العدل المستشار ممدوح مرعي، واتهامه بالاستهتار بنادي قضاة مجلس الدولة، ونادي القضاة ومعاكستهما ماليا، وعدم مقابلة أعضاء مجلس إدارتهما، وكان نادي القضاة أول من بدأ الصدام معه، بعد أن رفض الرد على تهنئته له بتعيينه وزيرا ورفضه استقبال أعضاء مجلس الإدارة أو تلبية دعواتهم، والتضييق على مخصصات النادي المالية، واتهام النادي له بأنه عين وزيرا لتصفية حسابات النظام مع النادي، الذي بدأ في حشد قواه لمواجهته، أما المفاجأة الأخرى، فكانت في تحرك نادي قضاة مجلس الدولة ضد الوزير، في ظاهرة جديدة وهي قيام المستشار يحيى دكروري رئيس النادي بعقد مؤتمر صحافي عالمي، هاجم فيه الوزير، وأكد انه يطلب تدخل الرئيس مبارك.

وسوف اضطر إلى إفساح مجال واسع في تقرير اليوم، حتى يقف القارىء على خطورة ما يحدث في سلطة كان مفترضا أن تظل بعيده عن هذه المعارك والاهتزازات الخطيرة، والتي بدأت بصدامات بين نادي القضاة والنظام، وما تعرض له عدد من القضاة من اعتداءات بدنية أثناء انتخابات مجلس الشعب، وانتقال الخلافات علنا إلى جميع وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية. وتبادل الاتهامات بين القضاة، فريق يتهم الآخر بالعمل لحساب النظام لتزوير الانتخابات، وفريق يناصر النظام ويتهم معارضيه بالعمل لحساب جهات أجنبية وبالتخريب، وحين يبدأ نادي قضاة مجلس الدولة في معركة ضد وزير العدل لأسباب غير سياسية، ويقول في بيانه ان هناك شتائم تم توجيهها للنادي، فأننا أصبحنا أمام ظاهرة غريبة تزداد تضخما، جاء في بيان النادي الذي ألقاه رئيسه المستشار يحيى دكروري:

«ان قضاة مجلس الدولة قد هالهم الملك الأخير والحالي لوزارة العدل حيث نكصت عن التزامها الذي كفله القانون برعاية القضاة وأسرهم صحيا بأن قامت باستبعاد أمراض السرطان والتهابات الكبد الوبائي وعمليات زراعة الكبد والكلى وغيرها من الأمراض الخبيثة التي تحصد أرواح القضاة من شمول الرعاية التي تقدمها.

وطلب رئيس وأعضاء مجلس إدارة النادي تحديد موعد للالتقاء به للتهنئة والاتفاق على تنفيذ واستكمال مسيرة الإصلاح وتحقيق الطموحات المتفق عليها مع الوزير السابق، إلا أن هذا الطلب رفض وتكرر طلب الاجتماع أكثر من مرة إلا أنه أصر على موقفه الرافض وفضلا عن أن هذا الموقف غير مألوف وغير مسبوق في التعامل بين وزير العدل والقضاة، ويعبر عن الاستهانة بهم وعدم التقدير لهم وهم سدنة العدالة وحماة الحقوق فانه يضر بقضاة مجلس الدولة ومطالبهم إذ ترتب على ذلك أن توقفت الوزارة وامتنعت عن سداد مستحقات النادي لديها، ورغم تكرار المحاولات مع مساعدي وزير العدل واحاطتهم بما آلت إليه أحوال النادي المادية إلا أنهم أكدوا أن الوزير مازال على موقفه من مطالب نادي قضاة مجلس الدولة حيث لا لقاءات أو تعاون أو حوار، وأن الأمر لا يعنيه ولا غضاضة في أن يغلق النادي أبوابه أو يتحول إلى مكان لشرب الشاي والقهوة، ومن المؤسف حقا والمحزن ايضا أن أحد مساعدي الوزير عند مناقشة أمور النادي معه تلفظ بألفاظ لا تليق برجل قضاء ولا يصح أن تصدر عنه سيما عند لقائه بزميل له، وهو أحد أعضاء مجلس إدارة النادي ولكون هذه الألفاظ تتضمن سبا ونعتا لكل قضاة مصر، وهو أحدهم، فحفاظا واحتراما لتقاليد وقيم القضاة التي نحرص علي لالتزام بها، ننأى عن ذكرها في هذا البيان، وسيكون لنا وقفة معه في المكان المناسب، ولعل مما زاد الأمر سوءا، ويؤكد استمرار وزارة العدل في مسلكها المتعنت مع قضاة مجلس الدولة، تراخيها وتقاعسها وتعطيلها في تنفيذ الأحكام القضائية الباتة الصادرة من المحكمة الإدارية العليا وهي قمة القضاء في مجلس الدولة والتي لا تقبل أحكامها أي طعن، لما يقرب من ألف قاض من أعضاء النادي بعد أن تم اعلان الوزير بالصيغة التنفيذية لهذه الأحكام وإحالتها إلى الوزارة من المستشار رئيس مجلس الدولة لتنفيذها وبعضها صدر منذ ما يقرب من سنتين، هذا المسلك الذي يتنافى ونص المادة 72 من «الدستور» التي قررت ان تصدر الأحكام وتنفيذها باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها جريمة يعاقب عليها القانون، والتزاما من مجلس إدارة نادي قضاة مجلس الدولة بنهج المشروعية الذي يحرصون عليه، وإزاء هذا التعنت من وزارة العدل، فقد طلبوا الاجتماع برئيس مجلس الوزراء لشرح وتوضيح الأمور، إلا أن هذا الطلب لم يلق سوى التجاهل والإهمال، ان الأمر معلق لحين تدخل الرئيس مبارك، رئيس كل المصريين والذي لن يرضيه تصرفات وزير العدل.

وفي وفد أمس، حذرنا زميلنا محمد أمين من اتساع نطاق الخلافات بين الوزير والقضاة، وطالب بأن يجتمع الطرفان لحلها،